

التهرب الضريبي في العراق : الأسباب وسبل المعالجة
دراسة تطبيقية في الهيئة العامة للضرائب – فرع الديوانية
م . قاسم محمد عبد الله
م . نجم عبد عليوي
كلية الادارة والاقتصاد جامعة القادسية

الخلاصة:

تعد مشكلة التهرب الضريبي من المشاكل التي تعاني منها البلدان النامية وبالذات العراق ، وهي من الظواهر الخطيرة المنتشرة في جميع بلدان العالم سواء المتقدمة منها او المتخلفة . وتسعى جميع البلدان جاهدة الى الحد من هذه الظاهرة ومكافحتها ، اذ يترتب عليها انخفاض الحصيلة الضريبية ، و ثم الايرادات العامة وما يتبع ذلك من تأثيرات سلبية على الحصيلة الضريبية للحكومة .

ويهدف البحث الى دراسة أسباب التهرب الضريبي وسبل المعالجة ، وتقليل من فرص التهرب بين المكلفين وإتاحة فرصة لدراسة وتقييم ذلك وفرض اشد العقوبات على المكلفين المتهربين .

المقدمة

تعد مشكلة التهرب الضريبي واحدة من المشاكل التي تعاني منها الدول النامية وبالذات العراق ولما كان المجنى عليه (بلغة القانون) ليس فرد أو جماعة معينة وإنما الدولة والمجتمع فان التهرب الضريبي يُعد من الظواهر الخطيرة التي انتشرت في جميع بلدان العالم سواء كانت نامية أو متقدمة أو غيرها وهي ظاهرة ملازمة للضريبة يختلف حجمها وصورها من بلد الى آخر وتسعى جميع الدول جاهدة الى الحد من هذه الظاهرة ومكافحتها بشتى الوسائل من خلال رصدها ومعرفة أسبابها . وان هذا يؤدي الى نقص في الحصيلة الضريبية الأمر الذي يؤدي الى نقص ملحوظ في الإيرادات العامة وبالتالي فان هذا الخلل يسبب تصدع كبير في النسيج المالي للدولة ويلحق بالمجتمع ككل . إن وجود مشكلة التهرب الضريبي في العراق تشير الى مجموعة الأسباب والدوافع الكامنة وراء هذه الظاهرة وإنها تلقي بتبعاتها على تخلف النظام الضريبي من حيث تشخيص الاختلالات في الإدارة الضريبية وإبراز عيوب التشريع الضريبي ، وهناك أسباب اقتصادية شهدها العراق على مر العقود الماضية وهذه الظروف أوجدت بالنتيجة إمراض اجتماعية أضعفت الوعي الثقافي وبضمنه الوعي الضريبي فضلا عن أسباب منها (إدارية وتشريعية واجتماعية أخرى) وقد حاولت هذه الدراسة إلقاء الضوء على المعاناة الإدارية والفنية لطرفي العملية الضريبية بالاستناد على ما جاءت به استمارة الاستبيان واقترحت بعض الحلول التي يمكن ان تساهم في تنشيط كفاءة الأداء الضريبي في العراق.

منهجية البحث :

تعد منهجية البحث الخطوة الأولى التي توضح المسار العلمي الذي اختاره الباحث ، اذ سيتم من خلالها تناول مشكلة البحث وتحديد إبعادها كما سيتضمن الأهمية واستعراض الفرضية التي تم بناؤها وصولاً الى الهدف المطلوب تحقيقه ، ومن ثم تحديد أسلوب البحث وعينته مع وسائل جمع البيانات التي تستخدم في إعداد البحث .

التعريف بموقع البحث : تم اختيار الهيئة العامة للضرائب فرع الديوانية لغرض اجراء الجانب العملي من البحث .

مشكلة البحث : في الوقت الذي تعتبر الضريبة حق الدولة والمجتمع نجد الكثير من المواطنين يسعون الى التهرب من دفعها بثتى الوسائل ويقف وراء هذه الأسباب هو (قلة الوعي الضريبي) حيث يشعر المواطن باللامسؤولية اتجاه الدولة نتيجة ضعف الثقة بين الدولة والمجتمع أو شعور المواطن بعدم وجود عدالة في توزيع الخدمات لذلك تتجسد هذه المشكلة في استمرار مكلفي ضريبة الدخل من التهرب عن دفع الضريبة المستحقة عليهم من خلال إتباعهم أساليب مشروعة أو غير مشروعة وذلك لوجود عوامل تؤدي الى استمرار تهربهم مما يؤدي الى تقليل الحصيلة الضريبية وبالتالي عدم تحقيق الأهداف المتوخاة من فرضها.

هدف البحث : يهدف البحث الى التعرف على أسباب التهرب الضريبي في العراق ووسائل مكافحته وذلك من خلال الدراسة الميدانية التي جرت في الهيئة العامة للضرائب فرع الديوانية.

فرضية البحث : تنطلق من فرضيتين فرعيتين وضعت بشكل يمكن عن طريقهما توضيح مشكلة البحث

وهي :

1. إن الوصول للأسباب والمعالجات في التهرب الضريبي للمكلفين يوفر أساس عملي لتحقيق العدالة الضريبية ويقلل من فرص التهرب منها.
2. إن مسألة التقليل من فرص التهرب بين المكلفين على دفع الضريبة يتيح فرصة دراسة وتقييم مستقلا وفرض العقوبات المناسبة على المكلفين والمتهربين التي من شأنها الحد من عملية التهرب المذكورة .
3. يرتبط التهرب الضريبي بشعور العاملين عدم استخدام حصيلة الضرائب في تقديم الخدمة العامة .
4. توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التهرب الضريبي والوعي الضريبي للمكلف .

منهج البحث : يعتمد البحث في أسلوبه المنهجان الوصفي والتطبيقي من خلال المقابلة الشخصية والاستبيان .

هيكلية البحث : لتحقيق هدف البحث فان الدراسة تشمل المحورين النظري والعملي وكما يأتي :

أولاً : المحور النظري ويتضمن :

1. التهرب الضريبي المفهوم والأنواع

2. اسباب التهرب الضريبي .

3. الاثار المالية للتهرب الضريبي .

4. سبل مكافحة التهرب الضريبي والمعالجات المقترحة .

ثانياً : المحور العملي ويتضمن تطبيق في الهيئة العامة للضرائب فرع الديوانية .

أولاً: المحور النظري ويتضمن :

1. التهرب الضريبي / المفهوم / الأنواع

يجب ان نحدد مضمون لفظة التهرب وان نقرر المعنى الدقيق له ، فالمعنى اللغوي الذي جاء في معجم لسان العرب تحت كلمة هرب هو (فرّ، وهرب الانسان أي ساح) إما بالنسبة لتعريف كتب المالية العامة والمحاسبة الضريبية فهناك عشرات التعاريف على ان التهرب هو (تخلص المكلف كلياً أو جزئياً من اداء الضريبة ويضيع عليها حقها بشور، 1995، 16) وهناك تعريف اخر

للتهرب فهو ظاهرة اقتصادية وضريبية خطيرة تتمثل في اتقليل جزئياً من العبئ الضريبي للمكلف به وذلك من خلال اتباع اساليب واعمال تخالف القانون مما يؤثر في الخزينة العامة للدولة (8, 1993, Sempre H.) ومن التعاريف الاخرى للتهرب (اللجوء الى الغش والاحتيال والنصب بشتى الوسائل والطرق).

لذلك نعتبر التهرب الضريبي من الظواهر الخطيرة التي انتشرت في جميع دول العالم سواء كانت متخلفة أو رأسمالية ام غيرها وهي ظاهرة ملازمة للضريبة يختلف حجمها وصورها من دولة الى اخرى وتسعى جميع الدول جاهدة الى الحد من هذه الظاهرة ومكافحتها بشتى الوسائل من خلال رصدتها ومعرفة اسبابها واشكالها وقد فرق علماء المالية العامة بين نوعين من انواع التهرب :

الاول - ليس له تأثير على الحصيلة وفي عدة صور منها نقل العبئ الضريبي الى الغير .
الثاني - التهرب من الضريبة اما بطرق مشروعة أو غير مشروعة وهو ما يعني به بحثنا هذا وقد شبه بعض الكتاب التهرب الضريبي بانعدام وجود الضريبة أو اعتبارها اجازة (القاضي ،1974، 36) ولا يختلف العراق بطبيعة الحال عن باقي الدول من حيث وجود الظاهرة من حيث سعتها وشمولها من حيث تأثيراتها الاقتصادية والمالية والاجتماعية ونستطيع القول ان ظاهرة التهرب الضريبي واسعة وشديدة الخطورة ومن نظرة بسيطة الى عدد مكلفي ضريبة الدخل المسجلين في الهيئة العامة للضرائب / الديوانية (أكثر من 28000) مكلف نستطيع ان نقدر حجم التهرب ذو نسبة عالية بسبب تلك الشركات ورجال الاعمال عن دفع الضرائب ناتج عن تأثير التدخلات والوساطات وسوء الوعي الضريبي من جانب المكلفين الذين يتهربون بكل الصور الممكنة من أداء المستحقات الضريبية (بشور ،مصدر سابق، 17). يترتب على هذا ان التهرب الضريبي نتيجة اساسية هي فقدان الدولة لجزء من ايراداتها التي تحصل عليها عن طريق الضرائب، الا ان التهرب ينقسم الى عدة انواع منها مشروع أو غير مشروع أو اذا نظرنا اليه من ناحية الحجم كان كلي أو جزئي ومتى كان أساس النظر أقليمياً فهو اما تهرب دولي أو داخلي وفيما يلي أهم تلك الانواع:

أ: بموجب صنف التهرب الى التهرب المشروع وغير المشروع :

1. التهرب المشروع : ويطلق عليه بالتجنب الضريبي وما يستفاد منه المكلفون من ثغرات في القانون ينفذون منها للتخلص من اداء الضريبة (بركات :1995:ص⁸³) ويكون مشروع في حالة الاستفادة من الثغرات القانونية التي يتضمنها التشريع الضريبي إلا يلجأ الأفراد الى هبة اموالهم على الورثة اثناء فترة حياتهم لكي يتجنبوا ضريبة الشركات التي كان يخضع لها وراثته بعد مماته . وقد يستعين المتهرب الى اهل الخبرة والاختصاص لتحقيق هذا الغرض (Gaudment 1990,p308) أو سبب اخر ان يتمتع الفرد عن القيام بالعمل المسبب للخضوع الضريبية مثل الامتناع عن شراء سلعة يعلم انه تفرض عليه ضريبة غير مباشرة سوف يتحملها لو اشترى تلك السلعة او يتجه لنشاط لا يخضع للضريبة ويستثمر فيها امواله كالمشاريع الحيوانية والزراعية وغيرها (عروبة، 2008، 17).

2. التهرب غير المشروع: وهو التهرب الذي يتضمن غشاً أو احتيالياً يلجأ اليه المكلف بالضريبة للتخلص منها (فؤاد، 2005، ص¹²³) وهذه مخالفة (جريمة) يعاقب عليها القانون ولهذا النوع من التهرب اساليب عديدة منها:

أ) بواسطة الحسابات : اذا يعتمد المكلف الى عدم مسك السجلات لاغراض ضريبية الدخل ولجأ الى هذا الاسلوب عندما تكون الغرامات المفروضة على عدم مسك السجلات قليلة قياساً الى الضريبة المفروضة ،كذلك قيام المكلف بتزوير سجلاته ودفاتره من اجل التلاعب بمصادر دخله وزيادة نفقاته.

ب) إخفاء بعض مصادر الدخل بشكل كامل حيث يخدم الدوائر الضريبية بعض تلك المصادر ويخفي البعض الآخر .

ج) التلاعب بملكية مصدر الدخل اذ يلجأ المكلف الى التنازل شكلياً عن مصادر دخله الى جهة خيرية معفاة من الضريبة مع ابقائهم على السيطرة الفعلية على مصدر الدخل وذلك في سبيل عدم دفع الضريبة أو التقليل منها.

لذلك نجد ان التهرب سواء كان مشروعاً أو غير مشروع بقصد أو بدون قصد تكون النتيجة الناجمة عن التهرب واحدة هي خسارة الدولة لجزء من إيراداتها.

ب - بموجب معيار الحجم وبموجبه يصنف التهرب الى التهرب الكلي والجزئي: وهذا التقسيم هو الثالث ينظر اليه من زاوية من التخلص من الضريبة المستحقة بشكل كلي أو جزئي وكالاتي :

1. التهرب الجزئي : هو التخلص جزء من الضريبة الواجبة الدفع عليه باحد الاساليب غير المشروعة (حسام، 58، 2004) امثلة هذا النوع منها إخفاء جزء من المبيعات أو تسجيلها بأسعار تقل عن سعر بيعها الحقيقي كذلك يتحقق التهرب الجزئي من خلال تقديم المكلف اقرار غير صحيح ومعلومات وبيانات كاذبة . وتجدر الاشارة الى ان التهرب الجزئي لا يؤدي الى الاضرار بالخرينة العامة بنفس الدرجة التي يسببها التهرب الكلي الا أنه يخضع لنفس العقوبة التي يستحقها مرتكب فعل التهرب الكلي لان القصد متوفر في إخفاء المعلومات الصحيحة بغض النظر عن حجمها.

2- التهرب الكلي : يقصد به "تخلص المكلف نهائياً من دفع الضريبة المفروضة عليه وبذلك يضيع على الخزنة جزءاً مهماً من إيراداتها " بمختلف وسائل الغش والاحتيال وهناك عدة صور للتخلص من الضريبة بشكل نهائي اهمها (أصحاب المهن الحرة ، السماسرة ، وأصحاب الحرف وغيرهم) من الذين لا يكون لهم مكاتب معينة أو تصاريح بمزاولة المهنة ولم يتم ادراجها في سجلات الضريبة مما يتسبب في نقص الإيرادات ومن ثم الخدمات التي تقدمها الدولة للمجتمع ولجوء الدولة الى وسائل تمويلية تضر بالاقتصاد الوطني كالاصدار الجديد والقروض التي لها تأثير سلبي على النواحي الاقتصادية والسياسية للدولة.

ج. معيار الإقليمية وبموجبه يصنف التهرب الى داخلي ودولي وكما يأتي :

1. التهرب الداخلي : يقصد به استعمال المكلف اساليب احتيالية للتهرب من دفع الضريبة على ان يكون هذا التهرب داخل الدولة وهو اكثر أنواع التهرب شيوعاً حيث تعاني منه جميع الدول مهما اختلفت درجة تقدمها أو تخلفها (فوزي، 2003، 28) امثلة هذا النوع من التهرب عديدة منها زيادة النفقات باستخدام مستندات وهمية مما يقلل من الدخل الخاضع للضريبة ، ان هذا النوع من التهرب غالباً ما يقع على اجزاء طفيفة من المبالغ المستحقة للخزنة العامة لكل ممول وان كان مجموعها يمثل قدراً لا يستهان به بالنسبة الى إيرادات الدولة كما انه في التجارة تزداد نسبة التهرب في حين تقل في الصناعة لان العمليات الصناعية تمر بعدة مراحل صناعية التي تقع تحت ظل الرقابة والاشراف كذلك يزداد التهرب في المنشآت الصغيرة ويقل في المنشآت الكبيرة لكونها تمسك دفاتر حسابية منتظمة عكس الاولى .

2. التهرب الدولي : وهو التهرب الذي يرتكب خارج حدود الدولة صاحبة الحق في فرض الضريبة على الممول (محمد، 1996، ص 442) أذ يؤثر في ثروة البلاد القومية وذلك بخروج جزء من إيراداتها الى البلاد الاجنبية ، حيث تكون الظروف البيئية في بعض الأحوال أفضل للممول منها في دولته الاصلية ، وذلك فان وسائل مكافحة التهرب الضريبي الدولي من التهرب هي (ناصر: 1974 : ص 317) :

- قيام الدولة باتخاذ اجراءات داخلية كفرض عقوبات على المكلفين الذين يمتنعون عن ذكر ماحصلوا عليه من ايرادات في الخارج.
 - عقد الاتفاقيات التي تبرم بين الدول لمكافحة التهرب الضريبي والتي تقلل من التهرب مثل تبادل المعلومات عن المكلفين الذين ينتمون لكل دولة ويكونون مقيمين في دولة اخرى سعياً وراء تحديد حقيقة مراكزهم المالية.
 - وقد قسم الخبراء في صندوق النقد الدولي التهرب الى اربعة انواع رئيسية منها (Bird & casanejva, 1992 , p275)
 - المكلفون غير المسجلون لدى الادارة الضريبية
 - المكلفون المسجلون ويتخلفون عن دفع الضريبة
 - المكلفون الذين يجعلون من الضريبة المفروضة عليهم اقل مما يجب تحققة بموجب القانون
 - المكلفون الذين لا يسددون الضرائب المترتبة عليهم بموجب تقدير الادارة الضريبية
- ومن خلال ذلك تبرز أهمية التفرقة بين التهرب الداخلي والدولي فيما يترتب على كل منها من آثار ذلك ان التهرب الداخلي يضر بصورة مؤقتة بخزينة العامة للدولة بينما التهرب الدولي يضر بثروة البلاد القومية لانه يترتب عليه خروج جزء منها الى الخارج كما ان وسائل مكافحته غالباً ماتكون عسيرة ومحفوظة بالصعاب.

2: اسباب التهرب الضريبي في العراق

ان وجود مشكلة التهرب الضريبي في العراق تشير الى مجموعة من الاسباب والدوافع وراء ظهور هذه المشكلة والتي لانستطيع ان نلقي بتبعاتها على تخلف النظام الضريبي من حيث تشخيص الاختلالات في الادارة الضريبية وابرار عيوب التشريع الضريبي وهناك اسباب تتعلق بالظروف الاقتصادية التي شهدها العراق على مر العقود الماضية. هذه الظروف اوجدت بالنتيجة امراض اجتماعية اضعفت الوعي الثقافي وبضمنه الوعي الضريبي ان لمشكلة التهرب الضريبي اسباب يمكن تصنيفها على النحو التالي :

- أ- الاسباب الادارية :
- ب- الاسباب الاقتصادية :
- ت- الاسباب السياسية :
- ث- الاسباب الاجتماعية :
- ج- الاسباب المالية :

- أ . الاسباب الادارية : هناك عدة عوامل ادارية وفنية تؤثر في التهرب اتصفت بها الادارة الضريبية في العراق نذكر منها (د.عبد الله ، 2000 ، 141)
1. تعدد طرق تحصيل الضريبة
 2. صرامة اسلوب الجباية .
 3. عدم دقة حصر المكلفين
 4. نقص الكوادر الضريبية وحسب الجدول رقم 1-1-
 5. تدني المستوى العلمي للكوادر العامة لموظفي هيئة الضرائب
 6. ضعف وسائل الرقابة
 7. الفساد الاداري

جدول رقم (1) التصنيف العلمي لكوادر الهيئة العامة للضرائب 2009

التحصيل العلمي	أعداد الكوادر	نسبتهم إلى أجمالي الكادر
دكتوراه	2	0,0007
ماجستير	7	0,0025
دبلوم عالي	30	0,10
بكالوريوس	905	0,33
دبلوم فني	686	0,25
إعدادية	714	0,26
متوسطة	229	0,08
ابتدائية	155	0,06
بدون ابتدائية	56	0,02

المصدر/ الهيئة العامة للضرائب قسم التخطيط والمتابعة

ب. الاسباب الاقتصادية: تؤثر التقلبات الاقتصادية التي تتعرض لها الدولة على مختلف مجالات الحياة وينسحب هذا التأثير على النظام الضريبي ومدى انخفاض وارتفاع نسبة التهرب الضريبي كانت الظروف الاقتصادية التي واكبها العراق في السنوات الماضية لتقف حجر عثرة امام سعي الاقتصاد العراقي لتحقيق النهوض والتنمية المنشودة والجدول رقم(2) يبين معدلات التضخم في العراق للمدة من (2000- 2008).

جدول رقم (2) يبين تطور معدلات التضخم للفترة 2000- 2008

السنة	معدل التضخم معدل التغير في الرقم القياسي
2000	4,9%
2001	16,3%
2002	19,3%
2003	33,6%
2004	27%
2005	37%
2006	53%
2007	30,5%
2008	2,7%

المصدر / وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي – الجهاز المركزي للإحصاء

ت. الأسباب السياسية : إن سياسة الإنفاق العام في الدولة يؤدي دور أساسي في التهرب الضريبي فكلما أحسنت الدولة استخدام الأموال العامة يقل ميل المكلفين نحو التهرب من الضريبة . إذ إن استخدام الضريبة لإغراض غير مالية أو اقتصادية يجعل الطبقات التي تتحمل من الضرائب تشعر بالظلم أكثر من غيرها مما يدفعها للتهرب كوسيلة لمقاومة هذا الظلم ولقد دافع بعضهم عن التهرب في هذه الحالات باعتبارها الوسيلة الوحيدة المتاحة لمقاومة الظلم كما إن عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للدولة يؤدي الى التهرب من الضريبة (د.جمال، 1982، ص 70).

ث. الأسباب التشريعية : يعاني التشريع الضريبي العراقي من كثرة التشريعات المتعلقة بالضرائب والرسوم هذا قد يعود الى رغبة المشرع في تجديد القوانين والأنظمة وجعلها في حالة مواكبة واستمرارية مع ما يطرأ على العراق من ظروف اقتصادية إلا إن ضخامة هذه التشريعات تشكل نقطة ضعف ومن ثم سبب من أسباب التهرب الضريبي بالنظر لتداخل تلك التشريعات وفيما يأتي أهم القوانين والتعديلات في العراق:

قانون ضريبة الدخل رقم (113) لسنة 1982 وتعديلات عام 2004

قانون ضريبة العقار رقم (162) لسنة 1959 وتعديلات عام 1984

قانون ضريبة العرصات رقم (26) لسنة 1962

قانون ضريبة الكمارك رقم (23) لسنة 1984

هـ. الأسباب الاجتماعية : تتمثل هذه الأسباب بضعف الوعي الضريبي لدى المكلفين وكلما نضج شعور الافراد بواجباتهم نحو المجتمع كلما كانت ثقفتهم بالحكومة كبيرة ومن ثم يزداد اندفاعهم نحو الضرائب (د. توفيق، 1979، ص 35).

وبالإمكان الإشارة الى مدلولات عديدة تبين مدى الوعي الضريبي عند المكلفين ويمكن إبرازها يأتي :

- اعتقاد الشخص ان يدفع للدولة أكثر ما يأخذ أو عدم شعوره بما تقدمه له الدولة من خدمات وشعوره بأنه يستطيع الاستمرار في الانتفاع من خدمات الدولة حتى مع عدم دفع الضريبة
 - اعتقاد الشخص ان الدولة تسيء الى استخدام الاموال العامة
 - عدم وجود عدالة ضريبية بين المكلفين ينتج عنه ردود أفعال نفسية لدى المكلفين تتناسب عكسياً مع الوعي الضريبي
 - شعور الفرد بثقل العبء الضريبي عند ارتفاع معدلات الضريبة وتعدد الضرائب المفروضة على الوعاء نفسه أو شعور بعدم العدالة في توزيع العبء الضريبي .
- ان هذه العوامل تؤدي الى دور كبير في شيوع التهرب الضريبي بين المكلفين . في العراق فلا يوجد في واقع الامر مقاييس معينة لمؤشر الوعي الضريبي فيها والذي يمكن من خلاله تحديد درجة معينة لأهمية لها سببه عدم اتجاه الدولة الى الضرائب كمورد مالي ومن ثم المساهمة وبتغطية النفقات العامة بل كان جل اهتمامها يعتمد على الثروات الطبيعية (كالنفط).

ولهذا لم يدركوا المكلفين ماهي الضريبة وأهدافها الإنسانية والاجتماعية وأصبح ينظر الى الضريبة على انها سلب حق من حقوقه وأصبح التهرب نوع من الذكاء وحسن التصرف.

و. الأسباب المالية : يمكن إن تعود أسباب التهرب الى رغبة الأفراد في الملكية والاحتفاظ . بها وهذا يتوقف ميل الأفراد نحو ذلك الى عدة أمور وعوامل وهي (عروبة مصدر سابق):

- ارتفاع سعر الضريبة : يرى العديد من الكتاب ان من الأسباب الرئيسية التي تدفع المكلف للتهرب من الضريبة هو ارتفاع سعرها ارتفاعاً كبيراً وذلك لان الحافز على التهرب يتوقف على سعر الضريبة لانه على أساسه تحدد المكاسب من التهرب كنسبه من الدخل المتهرب منه ، كما ان التهرب من الضرائب على الدخول الناتجة عن جهد وعمل الشخص يزداد عن الضرائب على الدخول الناتجة دون جهد أو عمل مثل (ضرائب على اليانصيب ،الضرائب على الشركات)

- سياسة الدولة الانفاقية : كلما اتسمت سياسة الدولة بالتبديد في الاموال وعدم تحقيق منافع كبيرة للمواطنين ادى الى قيام المواطنين بالمحاولة لتهرب اموالهم(د. جبار مصدر سابق)
- الظروف الاقتصادية: عند وجود حالات الرخاء الاقتصادي يقل التهرب الضريبي أما في حالات الازمات وحالات الانكماش الاقتصادي فان المواطنين يحاولون تهرب اموالهم
- المغالاة في تعدد الضرائب : ان المبالغة في تعدد الضرائب وتتنوعها يتسبب في تشتت أحكامها وعدم المام السلطة المالية أو المكلفين بها وهو ما من شأنه ان يؤدي الى ازدياد التهرب الضريبي
- المستوى الاخلاقي للامة : يقل التهرب الضريبي كلما كان المستوى الاخلاقي للامة مرتفعاً وبالعكس في حالة تردي الاخلاق فيكثر التهرب.

- عقاب التهرب : أن الذي ينوي التهرب الضريبي يقوم بالموازنة بين المنفعة التي يجنيها من التهرب والعقاب الذي سيتعرض له عند اكتشافه لذلك يجب ان تكون العقوبات المالية كالغرامات الضريبية والاضافات ومضاعفة الضريبة وتطبيق في التهرب المشروع ، فالمكلفون الذين يسجلون في القيود المحاسبية عمليات غير صحيحة أو غير كاملة أو يبرزون اثبات لهذه العمليات وثائق أو معلومات خطية تحقق عدم صحتها يجب أن يعاقبوا بالعقوبات المناسبة

3: الآثار المالية للتهرب الضريبي

تترتب على التهرب الضريبي اثار سلبية خطيرة من النواحي المالية والاقتصادية والاجتماعية وطبيعي ان هذه الاخطار تتناسب طردياً مع حجم التهرب الضريبي فكلما ازداد حجم التهرب الضريبي زادت اثاره السلبية والعكس كلما قل حجم التهرب الضريبي قلت اثاره السلبية على مجمل النواحي في بلد ما وسنحاول شرح كل من هذه الآثار على حدة وهي :

أ- اثر التهرب الضريبي من النواحي المالية :سيترتب على التهرب الضريبي من الناحية المالية خسارة كبيرة تلحق بالخزينة العامة للدولة بعدم دخول حصيلة الضريبة اليها الامر الذي يؤدي الى عجز الدولة أو السلطة الى القيام بمواصلة اتفاقها على مختلف المرافق الضرورية للمجتمع فضلاً عن اخلاله في توزيع الاعباء الضريبية بين المكلفين تحقيقاً للعدالة الاجتماعية.

ب- اثر التهرب الضريبي من الناحية الاقتصادية : تعتبر الضريبة سلاح ذو حدين فان فرض الضريبة يؤثر في الظواهر الاقتصادية من انتاج الثروة أو توزيعها وتعتبر حافز على نهوض الصناعة وتقدمها ويترتب على التهرب الضريبي آثار بعيدة المدى في النواحي الاقتصادية فتحدث اضطرابات عينية بين اوجه النشاط التجاري والصناعي في ذلك لانه يترتب عليه تعديل توزيع الاعباء الضريبية بين الفروع المختلفة للنشاط الاقتصادي وبين الافراد ومن ثم ينشأ عن ذلك توازن غير عادل بين انواع النشاط المختلفة في الدولة .

ت- اثر التهرب الضريبي من الناحية الاجتماعية : لا يقتصر اثر التهرب الضريبي على الناحيتين الاقتصادية والمالية بل يتعداها الى النواحي الاجتماعية .تعتبر الضريبة سلاح بيد الانظمة الاجتماعية والسياسية في توجيه الاقتصاد والمجتمع باتجاه دون آخر كما ان

هدف الضريبة هو تحقيق العدالة في توزيع الثروات بين افراد المجتمع ورفع المستوى المعاشي للفئات الفقيرة وتقليل التفاوت بين طبقات المجتمع كما تهدف الى انقاص القوة الشرائية للفئات الفنية وتحويلها الى الطبقات الفقيرة عن طريق الانفاق الغام والخدمات المختلفة التي تمارسها الدولة ان التهرب الضريبي يضعف من قدرة الدولة في تحقيق اهدافها الاجتماعية .

4: سُبل مكافحة التهرب الضريبي والمعالجات المقترحة

هناك مجموعة من الاجراءات الوقائية تساهم في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي وتضعف تأثيراتها تكون بما يلي :

1. اعادة النظر بالقوانين النافذة الخاصة بالضرائب وخصوصاً قوانين التي صدرت منذ عام 1982 كون هذه القوانين تعتبر الطريق لممارسة التهرب الضريبي وبشكل لا يدع مجالاً واسعاً للتأويل أو الاجتهاد
2. التوسع في مجال تجميع البيانات التي تتعلق بالمكلفين وذلك بتطبيق الوسائل العلمية بحيث يكون لدى الهيئة العامة لضرائب بيانات ضرورية تساعد في تحديد المركز الحقيقي للمكلف
3. توسع نطاق التعاون مع دوائر الدولة وديوان الرقابة المالية بتزويد دوائر هيئة الضرائب بمقتبسات عن المكلفين الذين يتعاملون مع تلك الدوائر ويكون المقتبس عنهم كل ثلاثة أشهر.
4. الاسراع في مسك الدفاتر التجارية لأكبر عدد من المكلفين
5. تطوير الادارة الضريبية وذلك من خلال تطوير الوظائف الضرورية للانظمة والبرامج بحيث تتولد الفعالية لدى المكلفين أن الادارة الضريبية هي ادارة فعالة ولديها الرغبة مع المكلفين بحيث يتم كسر الحاجز النفسي بين المواطن والادارة الضريبية
6. الحد من ظاهرة "اسلوب التقدير" كلما امكن ذلك .
7. احداث برامج للاعلام الضريبي على الدولة ان تعد برامج اعلامية واسعة الانتشار الهدف منها تنوير المواطنين بالطرق التي يتم بواسطتها التصرف بالمال العام.
8. أيجاد اجراءات عقابية نظراً لخطورة ظاهرة التهرب الضريبي منها عقوبة (السجن) مثلاً يشكل رادعاً للتقلل من التهرب الضريبي
9. إعادة النظر باستخدام اسلوب المسح الميداني لاهميته في تسجيل مكلفين جدد والاطلاع المباشر على نشاط المكلفين والاعتماد على التخطيط المسبق لتغطية مختلف المناطق والمهن
10. يمكن للدولة ان تلزم المكلفين بالكشف عن املاكهم خارج القطر لغرض تتبعها ومراقبتها
11. الاتفاقات الدولية بين الدول يقلل التهرب بين تلك الدول من خلال تبادل المعلومات التي تفيد في فرض الضرائب وتحصيلها وتمنع التهرب منها .

ثانياً: المحور العملي: حالة تطبيقية في الهيئة العامة للضرائب فرع الديوانية

ان نوعية القوة العاملة في الادارة الضريبية مهم في تنظيم العمل والاجراءات التفصيلية وسلامة التخطيط والتوجيه والرقابة ولتحقق سلامة التنفيذ نحتاج الى تكامل حجم الادارة الضريبية . حيث يؤدي نقص هذه القوى الى عجز الادارة الضريبية عن القيام بواجبها من حصر وفحص وربط سنوي مما يتسبب في النهاية بازدياد نسبة التهرب الضريبي ويبين الجدول رقم 3- عن قلة اعداد الموظفين في الهيئة العامة للضرائب فرع الديوانية حيث بلغ عدد الموظفين (68 موظف) بمختلف العناوين .

جدول رقم (3) يبين توزيع الموظفين حسب الشهادة في فرع الديوانية

المجموع الافقي	ماجستير	بكالوريوس	معهد	أعدادية	متوسطة	ابتدائية	التحصيل الدراسي المهنة
19	/	/	3	3	5	8	كاتب
5	/	/	1	2	1	1	معاون ملاحظ
6	/	/	2	2	2	/	ملاحظ
4	/	/	2	2	/	/	معاون مدقق
4	/	2	1	1	/	/	مدقق
1	/	1	/	/	/	/	معاون محاسب
1	/	1	/	/	/	/	محاسب
2	/	/	/	/	1	1	رئيس ملاحظين
2	/	/	/	1	1	/	أمين صندوق
4	/	2	2	/	/	/	مبرمج
2	/	1	1	/	/	/	مدير قسم أو شعبة
12	/	8	4	/	/	/	مخمن
6	/	2	2	2	/	/	اخرى
68	/	17	18	13	10	10	المجموع

((الجدول من عمل الباحث))

وفي مايتي تحليل المصادر للمعلومات في ضوء الاستبانة التي اعدتها الباحثان من خلال مايلي :

1: مصادر المعلومات التي أستندت عليها الدراسة :

أستندت هذه الدراسة الى معلومات أفاد بها كل من المكلفين ومخمني وموظفي ضريبة الدخل وقد جرى استبيان آراء وملاحظات المكلفين من خلال استمارتين كما في الملحق رقم (1) وزعت على (20) مهنة من اصل (55) مهنة تخضع لضريبة الدخل امل الاستبانة الخاصة بالعاملين في السلطة الضريبية قد وزعت على (55) موظف في فرع الديوانية وجهت لهم (18) سؤال للوصول من خلالها الى مايريد العاملين قوله والمصاعب التي يواجهونها ولمعرفة رأيهم مقابل رأي المكلفين حول العوامل التي تزيد من تهرب مكلفي ضريبة الدخل من خلال خبرتهم في

دورية - علمية - فصلية - محكمة

التعامل مع المكلفين . لقد افرزت الاستبانة نتائج مهمة كان البعض منها غير غائب عن بال الكثير من المختصين والمهتمين بالموضوعات المتعلقة بالعوامل التي تؤدي الى التهرب الضريبي لمكلفي ضريبة الدخل ، ولكن كان هناك هدف مهم للاستبيان يتركز على تأثير حدود واضحة لحجم كل عامل من العوامل من خلال استمارة الاستبيان حيث تم الاعتماد على مقياس (Likert) الخماسي بالعبارات (اتفق تماماً، اتفق ، غير متأكد ، لاأنتفق ، لاأنتفق تماماً)

2: في سبيل بلوغ معلومات مفيدة للبحث تم اختيار عينة من مكلفي ضريبة الدخل وبيين الجدول (4) نوع من المهن الخاضعة لضريبة الدخل واعدادهم التي شملتهم الاستبانة وكالاتي:

جدول رقم (4) توزيع المكلفين المشمولين بالعينة حسب المهن البالغ عددهم (55)

ت	المهنة	العدد
1	صيدلي	5
2	بائع ادوات احتياطية	5
3	ميكانيك سيارات	5
4	تاجر	5
5	بائع مواد منزلية	3
6	دلال سيارات	2
7	دلال عقارات	3
8	حلاق	2
9	محل استنساخ	3
10	مصلح كهربائي	2
11	بائع ألبسة جاهزة	2
12	حداد	2
13	بائع أدوات نجارة	1
14	صانع	3
15	بائع أحذية	3
16	شركة مقاولات	3
17	محامي	1
18	تصليح سيارات	2
19	بائع مواد انشائية	1
20	حلاق	2
	المجموع	55

3. طبيعة الاستبيان ومكوناته :

لقد افرز الاستبيان نتائج مهمة كان البعض منها غير غائب عن بال الكثير من المختصين والمهتمين بالموضوعات المتعلقة بالنشاط الضريبي ولكن كان هناك هدفاً مهماً للاستبيان يتركز

في تأشير حدود واضحة لحجم كل مشكلة . أما البعض الآخر من النتائج فقد كان غير واضح للعيان وقد كشف عنها الاستبيان على الرغم من ان العينة التي شملها المسح الميداني صغيرة بالنسبة للممولين لذلك نعتبر حجم العينة كان مقبول احصائياً الى حد ما ونبين من خلال الجدول رقم (5) استجابات افراد العينة لموظفي الهيئة للاستبانة التي تضمنتها استبانة لبيان رأيهم الى العوامل التي تؤدي الى تهرب مكلفي ضريبة الدخل وكالاتي:

جدول رقم (5) نتائج الاستبيان لموظفي الضرائب

فقرة	المتغيرات	أتفق تماماً	أتفق	غير متأكد	لا أتفق	لا أتفق تماماً
1	الراتب الذي تتقاضاه مجزي	4	1	5	20	25
2	التشريعات الضريبية غير واضحة	5	2	30	10	8
3	اغلب المكلفين تنقصهم المعرفة بالتشريعات الضريبية	/	40	5	2	3
4	كثرة التعديلات على قانون الضريبة تولد ارباك في التطبيق	10	20	5	10	10
5	بنية الفرع غير ملائمة للعمل	30	1	10	9	5
6	نظام المعلومات يساعد في توفير المعلومات	10	15	17	3	10
7	كفاءة ادارة فرع الضريبة عالية	30	20	2	2	1
8	عملك ضمن اختصاصك	/	10	5	10	30
9	تقديرك للضريبة وفق الضوابط	8	5	20	10	12
10	تأخر انجاز التحاسب لقلّة المعلومات	20	5	5	10	15
11	لم تشارك بأي دورة تدريبية	40	10	2	3	/
12	أدخال الحاسوب يؤدي الى سرعة انجاز العمل	20	25	3	5	2
13	هناك وضوح بالتحاسب الضريبي	20	8	7	10	10
14	تأخر انجاز التحاسب الضريبي يعود لكثرة المعاملات	30	8	2	9	6
15	أثاث الدائرة كافٍ	5	10	5	25	10
16	الانسجام بين العاملين جيد	10	5	25	5	10
17	كفاية ساعات العمل	30	15	/	5	5
18	يسعون المكلفين للتهرب من الضريبة	20	25	10	/	/

جدول رقم (6) نتائج استمارة الاستبيان الخاصة بمكافئ ضريبة الدخل

فقرة	المتغيرات	أُتفق تماماً	أُتفق	غير متأكد	لا أُتفق	لا أُتفق تماماً
1	تفرض ضرائب عالية لانتناسب مع الدخل السنوي	23	15	10	2	5
2	ارتفاع سعر الضريبة لايتناسب مع تطورات الاقتصاد لبلدنا	46	4	3	/	2
3	عدم القناعة باوجه انفاق الدولة للحصيلة الضريبة	10	/	30	11	4
4	ان اجراءات التحاسب بسيطة وواضحة	27	22	2	1	3
5	ان التعديلات المستمرة على قانون الضريبة لايتيح الفرصة الاستيعابية	16	14	11	10	4
6	تفرض اكثر من ضريبة واحدة على دخلك السنوي	20	19	1	10	5
7	عدم توخي الدقة من قبل الموظف لتدقيق القوائم المالية	17	13	10	8	7
8	تقدير الضريبة من قبل المخمن غير عادل	25	20	5	3	2
9	يتعمد الموظف المختص تأخر انجاز المعاملة لتحقيق منفعة شخصية	2	/	5	28	20
10	استقرار المخمن في وحدة تخمينية ولمدة طويلة	3	2	30	20	/
11	بنية الفرع غير ملائمة	20	10	/	20	5
12	آلية العمل الالكتروني ساهم في انجاز العمل الضريبي	10	5	30	5	5
13	الاعلام الضريبي لايعمق الوعي الوطني لديك	30	10	4	6	5
14	الايضاح الامنية الجيدة تدفعك لمراجعة الهيئة وفروعها	40	10	5	/	/
15	تعدد الدوائر المسؤولة عن انجاز المعاملة الضريبية	30	10	15	/	/
16	توقيت دفع الضريبة جيد	25	20	4	5	1

ثالثاً: البرنامج المقترح لمكافحة التهرب الضريبي في العراق :

بالنظر لما تقدم في المحورين النظري والعملي التي جرى من خلالها تحليل اسباب ودوافع التهرب الضريبي ، ولغرض الارتقاء باهمية الضريبة في تمويل الموازنة العامة للدولة العراقية والتقليل من الاعتماد على مصادر الثروة النفطية فان الباحثان يقترحان مجموعة من السبل كعلاج لذلك ومن اهمها ما يأتي :

1. زيادة كفاءة الجهاز الضريبي :

أن نجاح أي جهاز تنفيذي في تادية مهامه يعتمد بالاساس على عدد العاملين في هذا الجهاز ومدى كفاءتهم بأعتبار أن وظيفة المخمن من الوظائف المهمة في عمل الهيئة وخاصة في مجال التحاسب الضريبي ويجب ان يتوفر في المخمن صفات منها (المؤهل العلمي ويفضل أن يكون من اصحاب الشهادات العليا) الامكانيات العقلية والذهنية لتقليل التهرب الضريبي ، العدالة في تطبيق القانون .

2. اعادة النظر بقانون ضريبة الدخل رقم 113 لسنة 1982 :

يعد التشريع الضريبي احد العوامل للمهمة التي تسبب في ازدياد مجالات التهرب الضريبي وتوسيع مظاهره بأعتبار ان هذا التشريع فيه بعض القصور في نصوصه مما يساعد المكلف على التهرب الضريبي وقد وجد في المادة (56) من هذا القانون ان تفرض غرامة تأخيرية (10%) من الضريبة المحتسبة بما لا يزيد عن (500000 دينار) قد لا يتحقق الغرض من هذه العقوبة لان العقوبة يراد بها ان تكون اداة لردع المكلف المخالف ومن خلاله بقية المكلفين لذلك يجب ان تفرض غرامة تصاعديّة على المكلف ويتم تعديلها وفقاً للظروف الاقتصادية .

3. التوسع في مجال التدقيق والتجري وتقليص مساحة التهرب الضريبي :

تحتل الرقابة الداخلية دوراً مهماً في عملية التحاسب الضريبي لتحقيق الدقة والعدالة الضريبية وتمنع حدوث أي تلاعب في عملية التحاسب السنوي للمكلف واجراءته بوضع معايير ومقاييس في توسيع قسم الرقابة الداخلية بأعتبارها رقابة مانعة ووقائية وخط أمان للسلطة المالية وزيادة كفاءة الاداء البرنامج المقترح بأن يتم أعداد نظام متكامل للرقابة الداخلية حيث يتطلب من شعب التدقيق متابعة تدقيق جميع الخطوات التي تمر بها معاملة التحاسب الضريبي للتأكد من صحة تنفيذ عمل شعبة الجباية للمبالغ المستقطعة والغرامات على المكلف لغرض أستلامها وتثبيتها في سجل الجباية كذلك يجب تدقيق عمل أمناء الصناديق للتحقق من صحة الوصولات (وصولات القبض) التي ينظمها امين الصندوق لاستلام مبلغ الضريبة المحتسبة من قبل المخمن المختص ويجب ان تفتح شعبة مختصة بالرقابة الداخلية في مقر الفرع و تتكون من مدقق الدخل والعقار والاراضي والجباية .

4. نشر الوعي الضريبي :

ان هذا الواقع يتطلب من الدولة ان تبني خطة مدروسة وشاملة لتثقيف المواطن ضريبياً للقضاء على التذمر من الضريبة المترسب في اذهان المكلفين وذلك بأعتداد الوسائل والإجراءات التالية منها (قيام اجهزة الاعلام المختلفة برفع درجة الوعي من خلال الصحف والتلفزيون والاداعة ، طبع بعض مواد وفقرات قانون الضريبة ، الاستعانة بموقع الانترنت الخاص بالهيئة ونشر الضوابط السنوية ، تعزيز الثقة بين المكلف والسلطة).

5. الاستعانة بأجهزة الشرطة لمكافحة التهرب الضريبي :

نظراً لعدم قدرة موظفي الادارة الضريبية السيطرة على جميع الحالات المتعلقة بالتهرب ولعدم امتلاكهم الامكانيات والوسائل الكفيلة بكشف وسائل المكلف الاحتيالية بصورة دقيقة ذهبت العديد من الدول الى الاستعانة باجهزة الشرطة والاستفادة من خبراتهم في مكافحة التهرب الضريبي . ومن هذه الدول (ايطاليا) اذ لا توجد فيها (بوليس) مخصص لاعمال مباحث الضرائب يتكون من مجموعة من العسكر يرتدون الملابس المدنية وتتبع هذه القوة القيادة العامة لحرس المالية

ويوجد مكتب لمباحث الضرائب في كل محافظة أو اقليم ايطالي . أما في العراق فأن المشرع لم يقضي بتشكيل جهة متخصصة أو الاستعانة بالشرطة لمكافحة التهرب الضريبي مما نجم عنه قصور في الكشف عن حالات التهرب خاصة وان هناك وسائل عديدة يلجأ اليها المكلف للتخلص من الضريبة .

6. الاهتمام بقواعد حصر المكلفين بالاعتماد على انظمة المعلومات والحاسبات :
ان عملية حصر المكلفين من العمليات المهمة والاساسية باعتبارها الخطوة الاولى لتحديد المجتمع الضريبي لذلك تقترح تنظم بطاقة ضريبية في حصر المكلفين وتحتوي هذه البطاقة على ستة حقول منها :

- اسم المكلف
- نوع النشاط
- عنوان المكلف الشخصي من خلال بطاقة السكن وعنوان نشاطه من خلال عقد الايجار أو اجازة الممارسة الممنوحة لنشاطه
- تحديد تاريخ تقديم التقارير المالية
- تحديد المقتبسات التي وردت على المكلف من خلال الجهات التي يتعامل معها
- تحديد السنوات التي تم اجراء التحاسب عنها

أما آلية العمل المقترحة لانجاز هذه البطاقة فهي :

اجراء جرد لجميع الاضابير الموجودة في الفرع

تنظيم بطاقة لكل مكلف وتخصيص رقم له

أ- أدخل البيانات من قبل كاتب المخمن الى الحاسبة الموجودة في الوحدة التخمينية ويتم

تدقيق ذلك من قبل وحدة الرقابة

ب- ادراج معلومات البطاقة في قسم الحاسبة الالكترونية للتأكد من صحة التسجيل

ت- اصدار جداول شهرية من قبل المخمن الى شعبة الرقابة الداخلية وذلك لمتابعة عدد

المتحاسبين والمتهربين شهرياً

ث- وضع برنامج لدى حاسبة المخمن عن الاسعار والارقام القياسية من قبل الجهات ذات

العلاقة ومنها وزارة التجارة للكشف عن مصداقية الاسعار الحقيقية التي ترد في سجلات

المكلف

ج- ربط كل حاسبات مخمني الوحدات التخمينية بشبكة انترنيت ليتم نقل المعلومات بشكل

اسرع ولتوفير معلومات وافية عن مكلفي الهيئة ويمكن اعطاء صلاحية للمخمن ان يقوم

بالتحاسب للمكلف في محافظته .

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً/ الاستنتاجات : من خلال الدراسة الميدانية لعينة البحث توصل الباحثان الى مجموعة من الاستنتاجات وكان من اهمها ما يأتي :

- 1- عدم فعالية الاعلام الضريبي في الهيئة العامة وفروعها بالمحافظات وهذا واضح من خلال عدم اطلاع المكلفين على النشورات والكتيبات والبرامج التي من المفروض ان يعدها قسم الاعلام في الهيئة .
- 2- ليس هناك نشر للتقارير المالية (الدورية) عن أجمالي الإيرادات الضريبية و أوجه انفاقها .
- 3- عدم استخدام الحاسوب في جميع وحدات الفرع وانما في وحدات معينة وعدم وجود شبكة معلوماتية (الانترنيت) لتعريف المواطنين بحقوقهم وواجباتهم اتجاه الضريبة .
- 4- ضعف الكادر الوظيفي وقلة عدده حيث لم يتم تعيين كوادر جديدة وهناك نقص واضح في عدد المخمنين والمدققين والمحاسبين
- 5- ارتفاع معدلات تهرب مكلفي الضريبة الدخل خلال السنوات الاخيرة حيث عدم وجود تنسيق بين فروع الهيئة ودوائر الدولة لتزويدهم بالمقتبسات الخاصة بالمكلفين
- 6- ارتفاع معدلات تهرب مكلفي ضريبة الدخل بسبب ظروف البلاد بعد احداث 2003 لعدم استقرار الوضع الامني ادى الى ضعف الالتزام لدى المكلفين فضلاً عن هجرة رؤوس الاموال الى الخارج مما ادى الى زيادة التهرب لمكلفي ضريبة الدخل
- 7- تأثير العمل التخميني لقياس الدخل الخاضع للضريبة بجدول ضوابط التحاسب الضريبي التي تعد آلية ضعيفة كونها تقديرات للمكلفين لاتستند الى دراسات علمية كذلك عدم قناعة المكلفين بها مما يؤدي الى لجوئهم الى التزوير والتهرب الضريبي وعدم مراجعة دوائر الضريبة
- 8- ان ارتفاع تهرب مكلفي ضريبة الدخل يؤدي الى ضعف في مشاريع التنمية في العراق
- 9- التوسع في مجال التدقيق والتحري وتقليص مساحة التهرب الضريبي
- 10- اعادة النظر بقانون ضريبة الدخل 113 لسنة 1982
- 11- الاهتمام بقواعد حصر المكلفين بالاعتماد على انظمة المعلومات والحاسبات

ثانياً: التوصيات: في ضوء الاستنتاجات التي تم التوصل إليها يوصي الباحثان بالاتي:

1. حث موظفي الهيئة وفروعها على تصفية أضاير المكلفين ومتابعة التحصيلات الضريبية المتأخرة وإدخال بياناتهم في الحاسبة ودون الاعتماد على التقديرات الإدارية
2. ضرورة توفير الحجم المناسب من العاملين (مخمنين) خريجي بكالوريوس محاسبة وبما يسمح بسد العجز في فروع الهيئة
3. تجسيد منافع الضريبة للمكلف عن طريق ابراز الخدمات والمشاريع الممولة من إيرادات الضريبة
4. تشديد العقوبة على المكلفين المتهربين من دفع الضريبة لغرض مكافحة التهرب الضريبي
5. توحيد الجهود الدولية لمكافحة التهريب الضريبي باعتماد سياسة ومنهج موحد وفعال أساسه التعاون بين الدول وتنفيذ اتفاقية لهذا الشأن
6. العمل على زيادة الوعي الضريبي لدى المواطنين من خلال تعريف مواطنين بواجباتهم والتزاماتهم الضريبية المالية وكيفية أدائها
7. زيادة العقوبات والغرامات على المتخلفين(المتهربين) من رفع الضريبة وأحالتهم إلى القضاء

8. تطوير الموظفين وإدخالهم في دورات تدريبية في مجال الاختصاص والعمل على رفع كفاءتهم وقدرتهم في إجراء عملية لتحاسبات الضريبي
9. إعادة إصلاح النظام الضريبي
10. تقليل المستندات والأوراق المطلوبة للمراقبة الضريبية وتبسيط الإجراءات خصوصاً بالنسبة للمشروعات الصغيرة ذات الإمكانيات المحاسبية المحدودة
11. مراجعة مدى حدة العقوبات على التهرب الضريبي
12. إنشاء الإدارة العامة لمكافحة التهرب الضريبي ومنحها الصلاحيات الكاملة في أداء مهامها لمتابعة حالات التهرب

المصادر

المصادر العربية

1. بشور عصام (المالية العامة والتشريع الضريبي) منشورات جامعة دمشق 1995
2. القاضي عبد الحميد (مبادئ المالية العامة) دار الجامعات المصرية/قاهرة 1974
3. بركات عبد الكريم (المالية العامة) دار جامعة بيروت 1986
4. عروبة معين عايش بحث بعنوان (لعوامل التي تؤدي إلى تهرب ضريبة الدخل في العراق) رسالة دبلوم عالي سنة 2008
5. د.فؤاد توفيق ياسين (كتاب المحاسبة الضريبية عمان الأردن 2005
6. حسام أبو علي (كتاب أصول محاسبة ضريبة المبيعات عمان الأردن 2004
7. فوزي عطوي (المالية العامة) نظم الضريبة وموازنة الدولة مصر 2003
8. محمد مجيد مجبر (ضرائب وتطور اقتصاديات الدولة العربية) مصر 1996
9. د.عبد الله محمود أمين، تقويم فاعلية نظام التحاسب الضريبي لضريبة الدخل في العراق، دكتورا فلسفة في المحاسبة كلية الإدارة والاقتصاد جامعة المستنصرية العراق 2000
10. د.جمال فوزي (ظاهرة التهرب الضريبي ومكافحتها) جامعة عين الشمس مصر 1982
11. صلاح عمار، الفساد ولاصلاح منشورات اتحاد العرب دمشق 2003
12. د.توفيق صبري المريناني (عوامل ضعف الوعي الضريبي في العراق وسبل المعالجة مجلة البحوث الاقتصادية وإدارية العراق 1979

المصادر الاجنبية

1. Sempreh.Budget,et Tresor,CuJas1993,Paris.
2. Gaudment P.M Precis de Finances Puplicues, TOM 1990
3. Bird,Richard M.Casanejre dejantcher,Milk Im Proving Tax Hdiustration in drooling countries international monetary Fond USA,1992

ملاحق البحث

الاستاذ الفاضل ..

الاستبانة التي بين يديك أداة للبحث العلمي مخصصة لاستطلاع رأيكم لقياس متغيرات الدراسة الخاصة بالبحث الموسوم (تحليل اسباب التهرب الضريبي في العراق الاسباب وسبل المعالجة دراسة تطبيقية في الهيئة العامة للضرائب / فرع الديوانية)..

راجين التفضل بتأشيرها وفق ما ترونه مناسباً شاكرين تعاونكم مع وافر التقدير والاحترام ..

الباحث

استمارة الاستبيان الخاصة بموظفي الهيئة العامة للضرائب / فرع الديوانية

فقرة	المتغيرات	أُتفق تماماً	أُتفق	غير متأكد	لا أُتفق	لا أُتفق تماماً
1	الراتب الذي تتقاضاه مجزي					
2	التشريعات الضريبية غير واضحة					
3	اغلب المكلفين تنقصهم المعرفة بالتشريعات الضريبية					
4	كثرة التعديلات على قانون الضريبة تولد ارباك في التطبيق					
5	بناية الهيئة ومستلزماتها غير ملائمة لعمل المخمنين					
6	نظام المعلومات يساعد في توفير المعلومات					
7	كفاءة ادارة فرع الضريبة عالية					
8	عملك ضمن اختصاصك					
9	تقديرك لضريبة وفق الضوابط					
10	تأخر انجاز التحاسب لقلّة المعلومات					
11	لم تشترك بأي دورة تدريبية					
12	أدخال الحاسوب يؤدي الى تحسين كفاءة وسرعة انجاز العمل					
13	هناك وضوح بالتحاسب الضريبي					
14	تأخر انجاز التحاسب الضريبي يعود الى كثرة عدد المعاملات					
15	آثار الدائرة كافي					
16	الانسجام بين العاملين جيد					
17	كفاية ساعات العمل					
18	يسعون المكلفين لتهرب من الضريبة					

الاستاذ الفاضل ..

الاستبانة التي بين يدك أداة للبحث العلمي مخصصة للاستطلاع رأيكم لقياس متغيرات الدراسة الخاصة بالبحث الموسوم (التهرب الضريبي في العراق الاسباب وسبل المعالجة دراسة تطبيقية في الهيئة العامة للضرائب / فرع الديوانية) ..

راجين التفضل بتأشيرها وفق ما ترونه مناسباً شاكرين تعاونكم مع وافر التقدير والاحترام ..

الباحث

اولاً:- استمارة الاستبيان الخاصة بمكلفي ضريبة الدخل

فقرة	المتغيرات	أتفق تماماً	أتفق	غير متأكد	لا أتفق	لا أتفق تماماً
1	تفرض ضرائب عالية لا تتناسب مع الدخل السنوي					
2	ارتفاع سعر الضريبة لا يتناسب مع تطورات الاقتصاد لبلدنا					
3	عدم القناعة باوجه انفاق الدولة للحصيلة الضريبية					
4	ان اجراءات التحاسب بسيطة وواضحة					
5	ان التعديلات المستمرة على قانون الضريبة لا يتيح الفرصة الاستيعابية					
6	تفرض اكثر من ضريبة واحدة على دخلك السنوي					
7	عدم توشي الدقة من قبل الموظف لتدقيق القوائم المالية					
8	تقدير الضريبة من قبل المخمن غير عادل					
9	يعتمد الموظف المختص تأخر انجاز المعاملة لتحقيق منفعة شخصية					
10	استقرار المخمن في وحدة تخمينية ولمدة طويلة					
11	بنية الفرع غير ملائمة					
12	آلية العمل الالكتروني ساهم في انجاز العمل الضريبي					
13	الاعلام الضريبي لا يعمق الوعي الوطني لديك					
14	الايضاح الامنية الجيدة تدفعك لمراجعة الهيئة وفروعها					
15	تعدد الدوائر المسؤولة عن انجاز المعاملة الضريبية					
16	توقيت دفع الضريبة جيد					